السنة الرابعة والعشرون/ عدد خاص / شهر تشرين الثاني/ سنة 2026 تاريخ قبول النشر/10/8/2025

https://doi.org/10.31272/ijes.v24.1641

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية
Iraqi Journal For
Economic Sciences

PISSN : 1812-8742 EISSE : 2791-092X Arcif : 0.375

The Role of the Private Sector in Enhancing Market Competitiveness in the Kurdistan Region of Iraq (Duhok Governorate as a Case Study)

دور القطاع الخاص في تعزيز القدرة التنافسية السوقية في اقليم كوردستان العراق (محافظة دهوك نموذجاً)

كوجر حازم محمد/الباحث
kochar hazim mohammed
kuchar.hazim@gmail.com

د. ريبر فتاح محمد /المشرف
reber fettah mohammed
reber.fettah@uod.ac

كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة دهوك

Abstract

The private sector plays a pivotal role in enhancing market competitiveness by fostering innovation, thereby increasing productivity and quality. This study aims to assess the competitiveness of the private sector by estimating the market share of local products in Duhok Governorate as a model for the Iraqi economy during the period (2000–2023), emphasizing the significance of privatization, industrial clusters, and innovation in highlighting this role. The study's importance lies in providing data and analytical tools for economic decision-makers to support the private sector and improve the quality of local production, thereby enhancing its competitiveness in local markets and reducing reliance on imported products. The research problem centers on the weak market competitiveness of local products. The study hypothesizes that the market competitiveness of local products is lower than that of their imported counterparts. It adopts an analytical approach based on macroeconomic indicators in the Iraqi economy and field surveys using a checklist methodology to estimate the market share in Duhok Governorate as a model for the economy of the Kurdistan Region and Iraq. The results reveal the dominance of imported goods in local markets, with foreign products accounting for 90% of luxury goods, while competition is more balanced for essential goods (48%) and productive goods (49%). The study concludes that the dominance of imported goods is due to their superior quality, advanced marketing, and structural challenges facing the private sector, including insufficient investment in technology and widespread corruption. Enhancing privatization, industrial clusters, and innovation can improve competitiveness and local market share. The study recommends supporting the private sector with tax and financial incentives, accelerating privatization with a regulatory framework, establishing industrial clusters to reduce costs, promoting innovation through research centers, improving infrastructure (roads, energy, water),

organizing marketing campaigns for local products, imposing calculated customs duties on luxury goods, and combating corruption to ensure transparency and sustainable growth.

Keywords: Market Share, Competitiveness, Private Sector, Privatization, Innovation.

المستخلص

يبرز دور القطاع الخاص في تعزيز القدرة التنافسية من خلال زيادة الابتكار وبالتالي زيادة الانتاجية والجودة تهدف الدراسة الحالية الى تقدير القدرة التنافسية للقطاع الخاص من خلال تقدير الحصة السوقية للمنتجات المحلية في اسواق محافظة دهوك كنموذج للاقتصاد العراقي، خلال الفترة (2000 – 2023)، مع التركيز على اهمية عملية الخصخصة والتجمعات الصناعية والابتكار في ابراز هذا الدور، تاتي اهمية الدراسة في توفير بيانات وادوات تحليلية لاصحاب القرار الاقتصادي لدن القطاع الخاص وزيادة جودة الانتاج المحلي مما يزيد من قدرتة التنافسية في الاسواق المحلية، وبالتالي تقليل الاعتماد على المنتوجات المستوردة، و تتمثل مشكلة الدراسة في ضعف مستوى التنافسية السوقية للمنتوجات المحلية، وتفترض الدراسة ان قدرة التنافسية السوقية للمنتوجات المحلية هي اقل من مثيلاتها المستوردة، اتخذت الدراسة منهجا تحليليا بناء على مؤشرات الاقتصاد الكلي في الاقتصاد العراقي ومسوحات ميدانية بناء على قائمة الفحص لتقدير الحصة السوقية في محافظة دهوك كنموذج للاقتصاد في اقليم كوردستان والعراق ، وقد اظهرت النتائج هيمنة السلع المستوردة على الاسواق المحلية حيث تهيمن السلع الاجنبية حسب ما توصلت اليه الدراسة 90% في المنتوجات الكمالية، بينما توضح ان المنافسة اكثر توازنا في المنتوجات الاساسية 48% والانتاجية 49%، وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات اهمها بان هيمنة السلع المستوردة تعود الى جودتها وتسويقها المتقدم وضعف القطاع الخاص نتيجة تحديات هيكلية تشمل نقص الاستثمار في التكنولوجيا والفساد. و أن تعزيز الخصخصة، التجمعات الصناعية، والابتكار يمكن أن يحسن القدرة التنافسية وحصة السوق المحلية و توصي الدراسة بتعزيز القطاع الخاص بحوافز ضريبية ومالية، تسريع الخصخصة بإطار تنظيمي، إنشاء تجمعات صناعية لتقليل التكاليف، دعم الابتكار عبر مراكز البحث، تحسين البنية التحتية (الطرق، الطاقة، المياه)، تنظيم حملات تسويقية للمنتج المحلي، فرض رسوم جمركية مدروسة على السلع الكمالية، ومكافحة الفساد لضمان الشفافية والنمو المستدام.

الكلمات الرئيسية: الحصة السوقية، القدرة التنافسية، القطاع الخاص، الخصخصة، الابتكار .

المقدمة

يلعب القطاع الخاص دورًا حيويًا في تعزيز القدرة التنافسية للدول من خلال التركيز على الابتكار والإنتاجية. وهما عاملان رئيسيان في تحقيق المزايا التنافسية، يعمل على تحسين جودة المنتجات وتطوير تقنيات جديدة. ويساهم في خلق بيئات عمل تدعم البحث والتطوير، مما يزيد من كفاءة الانتاج ويعزز استعمال الموارد. يدعم القطاع الخاص أيضًا الظروف الاجتماعية عبر الاستثمار في التعليم والصحة، مما يحسن من مستوى المعيشة. من المهم أيضًا أن تقوم المؤسسات العامة بدعم القطاع الخاص من خلال وضع سياسات اقتصادية فعالة. بذلك يصبح القطاع الخاص عنصرًا أساسيًا في تشكيل وتعزيز التنافسية على المستوى العالمي. على الرغم من أن عائدات النفط تموّل موازنة إقليم كردستان العراق، إلا أن الاعتماد المستمر عليها غير مستدام على المدى الطويل. أدى هذا إلى زيادة الاعتماد على السلع والخدمات المستوردة، مما يؤثر سلبًا على المنتجين المحليين الذين يجدون صعوبة في المنافسة ضمن البيئة الاستثمارية الحالية، من هنا تاتي الحاجة الملحة لحكومة اقليم كوردستان للسير باتجاه التنوع الاقتصادي والذي يتحقق ويتقدم باعادة انعاش القطاع الخاص.

اهمية الدراسة : تاتي اهمية الدراسة من خلال إبراز أهمية القطاع الخاص في تعزيز القدرة التنافسية لاقتصاد إقليم كوردستان العراق، اذ يُعد القطاع الخاص العمود الفقري لتنمية الاقتصاد وزيادة النمو، حيث يساهم في تحسين الإنتاجية من خلال الابتكار واستعمال التقنيات الحديثة، مما يزيد من الكفاءة ويخلق فرص عمل تقلل من خلالها معدلات البطالة وتحسن مستوى المعيشة. كما يساهم في تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط عبر تطوير القطاعات الأخرى مثل الصناعة والزراعة والخدمات، مما يعزز استقرار الاقتصاد ويقلل

المخاطر المرتبطة بتقلبات أسعار النفط. كذلك، يجذب القطاع الخاص الاستثمارات المحلية والأجنبية، مما يدفع نحو تحسين جودة المنتجات والخدمات وزيادة التنافسية محليًا ودوليًا. بشكل عام، يعد تعزيز قدرة القطاع الخاص جزءً رئيسياً من أي استراتيجية اقتصادية من أجل تحقيق النمو المستدام وتعزيز الاستقرار الاقتصادي في إقليم كردستان العراق.

هدف الدراسة : تهدف الدراسة الى التعرف على :

1- القطاع الخاص واهميته على مستوى الاقليم .

2- القدرة التنافسية و اهم الاستراتيجيات التي تعزز القدرة التنافسية.

3- الدور الذي تلعبه القطاع الخاص من خلال التاثير على القدرة التنافسية المحلية والدولية.

مشكلة الدراسة : تكمن مشكلة الدراسة في كيفية الاستفادة من النمو المستمر في القطاع الخاص بعد اصدار قانون الاستثمار في اقليم كوردستان العراق في المساهمة الفعالة و تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد، وكيف يمكن تحسين بيئة الأعمال مما يساهم بفاعلية في المنافسة السعرية والنوعية للسلع والخدمات المستوردة في المرحلة الاولى ومن ثم المنافسة في الاسواق العالمية.

فرضية الدراسة : تفترض الدراسة بان توجيه و زيادة استثمارات القطاع الخاص في إقليم كردستان العراق من خلال مؤشرات(مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي، حجم الاستثمارات، التوظيف)تؤدي إلى تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد المحلي(نمو نسبة الصادرات الى الواردات)من خلال تعزيز الابتكار وتطوير مهارات القوى العاملة، مما يسهم في تقليل الاعتماد على قطاع النفط وزيادة التنوع الاقتصادي.

منهجية الدراسة : يعتمد البحث أسلوب التحليل الاقتصادي النظري مكتملاً بالعمل التحليلي للبيانات المتحصل عليه من استمارة الفحص (checklist) وصولاً إلى إثبات فرضية البحث من عدمها. تم الاعتماد على العديد من المصادر العربية والأجنبية فضلاً عن عدد من الرسائل الجامعية والبحوث والمقالات مع الاستفادة من مواقع معينة في شبكة الإنترنيت. لغرض تحقيق هدف البحث، فقد جرى تقسيمه الى الآتي: اولاً- الإطار المفاهيمي للقطاع الخاص

ثانياً- ما المقصود بالقدرة التنافسية و ما هي اهميتها

ثالثاً- تقدير القدرة التنافسية السوقية للقطاع الخاص في محافظة دهوك

اولاً- الإطار المفاهيمي للقطاع الخاص

1-**مفهوم القطاع الخاص:** تتعدد الدراسات والأدبيات الاقتصادية التي تناولت تعريف القطاع الخاص، ورغم تنوع المفاهيم واختلافها، فإنها تتفق في تحديد السمات العامة التي تميز هذا القطاع، وكذلك في دورِه الذي يؤديه ضمن النظام الاقتصادي إلى جانب القطاع العام. وقد تنوعت التسميات التي أُطلقت على القطاع الخاص، نتيجة لاختلاف الزوايا التي يُنظر منها إليه. ففي بعض الأحيان يُطلق عليه الملكية الخاصة أو الملكية الفردية بناءً على نوع الملكية، بينما يُشار إليه في حالات أخرى بالنشاط الفردي أو الخاص اعتمادًا على طبيعة الأنشطة الاقتصادية التي ينفذها. وتستند هذه التسميات إلى الهيكل القطاعي للنظام الاقتصادي المعني، حيث يُسمى القطاع الذي تملكه الدولة بالقطاع العام، بينما يُسمى القطاع الذي يديره الأفراد والجماعات بالقطاع الخاص (الزيدي، 2011: 7)، إذا كان القطاع العام يشمل جميع الأنشطة التي تملكها الدولة وتديرها باستعمال مواردها ومعرفتها، وبالتالي تكون ملكيته لجميع المواطنين بشكل جماعي، فإن القطاع الخاص يشمل الأنشطة التي يملكها الأفراد أو الكيانات الخاصة ويديرها باستعمال وسائلهم ومعرفتهم، وذلك تحت إشراف ورقابة الدولة. بناءً على ذلك، فإن جميع الأنشطة الصناعية، التجارية، الزراعية، الخدمية، فضلا عن المهن الفكرية والعلمية، تنتمي إلى القطاع الخاص .وأفراد

هذا القطاع لا يحصلون على دخل أو تمويل من خزينة الدولة، بل يعملون باستعمال مواردهم الخاصة ووسائلهم المتاحة بهدف تحسين وتطوير دخلهم بعيدًا عن الاعتماد على المال العام (فوزية، 2020: 562-563). يُعرف القطاع الخاص عموماً بأنه "الجزء من الاقتصاد الذي لا تخضع إدارته لسلطة الحكومة، ويعتمد على تحقيق الربح المالي". كما يعد القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني ذلك القطاع الذي يعتمد على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، حيث يتم تخصيص الموارد الإنتاجية من خلال قوى السوق بشكل أكبر مما يتم عن طريق السلطات العامة (لعبيدي ودوش، 2020: 316-317). كذلك، يشير القطاع الخاص إلى المنظمات التي لديها استراتيجية أساسية ومهمة للمشاركة في أنشطة تسعى إلى الربح، سواء من خلال إنتاج السلع أو تقديم الخدمات أو التسويق. ويشمل ذلك المؤسسات المالية والوسطاء، والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ورواد الأعمال الأفراد، والمزارعين، والتعاونيات، والشركات الكبرى التي تعمل في القطاعين الرسمي وغير الرسمي. ويستثني هذا التعريف المؤسسات المستقلة والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني (Bella and others, 2013: 2).

2-**أهمية القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي:** يسهم القطاع الخاص بشكل كبير في زيادة الناتج المحلي الإجمالي (GDP) للدول. من خلال توفير السلع والخدمات، يعزز القطاع الخاص من قوة الاستهلاك والاستثمار، مما يؤدي إلى زيادة الطلب في السوق. وبالتالي، كلما زادت أنشطة القطاع الخاص، زادت مساهمته في نمو الاقتصاد الكلي (Schomaker, 2014: 107)، لذلك تبرز دور القطاع الخاص في تحفيز وتنشيط الاقتصاد المحلي من خلال توفير فرص العمل للمواطنين، مما يسهم في زيادة دخلهم وتحسين مستوى معيشتهم وتوفير حياة كريمة لهم. كما يؤدي ذلك إلى تقليص معدلات الفقر والبطالة، ورفع الإيرادات الضريبية. يساهم القطاع الخاص أيضًا في تقليل العجز المالي سواء في الموازنة العامة، أو في ميزان التجارة والمدفوعات، ويعمل على خفض مستوى المديونية، سواء الداخلية أو الخارجية. كما يخفف الضغط على الموازنة العامة للدولة من خلال تقليص النفقات التشغيلية وتحسين كفاءة الإنفاق العام (معاد، 2022: 32).

3-**الطبيعة الاستراتيجية لتطوير القطاع الخاص:** ان مسألة القطاع الخاص مسألة ضرورية و جداً هامة، و يمكن تحقيق ذلك من خلال وضع استراتيجية محددة تستهدف تطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي من خلال مجموعة آليات و اجراءات معينة. و بناء على ذلك فإنه يمكن إظهار عدد من الآليات التي تشكل في ترابطها الإستراتيجية المرجوة لتطوير القطاع الخاص و هي كما يلي:

أ- **تحسين بيئة الأعمال:** تتمثل أهمية تبسيط وتيسير السياسات والقوانين والإجراءات في تحفيز تطور القطاع الخاص وتعزيز فرص الأعمال في الحصول على التمويل. كما يسهم ذلك في تشجيع زيادة الإنتاج والابتكار، وتحفيز التسجيل والاستثمار والتشغيل في القطاع الخاص. بالإضافة إلى تحسين جودة الخدمات التي تقدمها اتحادات وجمعيات القطاع الخاص، وتعزيز أنظمة السيطرة على الجودة والترخيص والتصديق(جمهورية العراق مجلس الوزراء هيئة المستشارين، 2014: 14).

ب- **الاستقرار السياسي:** يعد الاستقرار السياسي عاملًا أساسيًا لدعم وجود القطاع الخاص وتطوره في النشاط الاقتصادي، حيث يسهم بشكل كبير في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية. يعكس الاستقرار السياسي مستوى أعلى من الثقة والضمانات بشأن إمكانية تحقيق الأرباح في الأنشطة الاقتصادية (كريم ومسعود، 2011: 13 . 14).

ت- **الاستقرار التشريعي:** إن نجاح الدول في إصدار تشريعات تتناسب مع أوضاعها الاقتصادية الداخلية وتواكب الأوضاع الاقتصادية العالمية يسهم في جذب المزيد من الاستثمارات الخاصة (عابد وياسين، 2016: 242 . 243).

ث- **البنية التحتية المادية و الإجتماعية:** الحفاظ على بنية تحتية عالية الجودة يعد من

الأمور الأساسية المرتبطة بجذب الاستثمارات، ويشمل ذلك التعاقد الفعّال والعروض المفتوحة. كما أن الاستثمار الكبير في رأس المال البشري، وخاصة في مجالي التعليم والصحة، يعد ركيزة مهمة لنمو القطاع الخاص، إذ يوفر قوة عاملة سليمة ومتعلمة (عبد الرزاق وشعيب، 2010: 396).

ثانياً- مفهوم القدرة التنافسية و اهميتها:

1-**مفهوم و نشأة القدرة التنافسية:** يعد مفهوم القدرة التنافسية (Competitiveness) من المفاهيم المعقدة التي تشوبها بعض الغموض، نظرًا لتداخلها بين التحليلات الاقتصادية الجزئية (التي تتعلق بالمنشأة) والتحليلات الاقتصادية الكلية. كما أن استعمال هذا المصطلح جنبًا إلى جنب مع مفاهيم أخرى مثل الإنتاجية، الابتكار، وحصة السوق، يضيف إلى تعقيد فهمه، بسبب تداخل المؤشرات والمتغيرات التي تفسر القدرة التنافسية وتنوعها. هذا الأمر أسهم في تعدد التعريفات المرتبطة بالقدرة التنافسية، مما يعكس النظريات الاقتصادية والأبحاث والأدبيات المتعلقة بها. نتيجة لذلك، يصبح من الصعب تحديد تعريف شامل ودقيق لهذا المفهوم، خاصة وأن العديد من الباحثين اعتبروا القدرة التنافسية نظرية متعددة الأبعاد، تتفاوت مستوياتها بين القومية، الإقليمية، المحلية، الصناعية، والقطاعية، وصولًا إلى مستوى الشركات أو المنشآت (قاسم، 2022: 19). يعتبر مايكل بورتر(الاستاذ في جامعة هارفرد) أول من وضع نظرية القدرة التنافسية، حيث ابتكر انموذجا لقياسها يعتمد على المتغيرات الجزئية للاقتصاد، معتبرًا أن التنافس يحدث بين المؤسسات نفسها. وقد عرّف بورتر القدرة التنافسية بأنها "تنشأ أساسًا من القيمة التي يمكن أن تخلقها مؤسسة ما لعملائها، حيث يمكن أن تتخذ شكل أسعار أقل مقارنة بأسعار المنافسين مع تقديم منافع متساوية، أو من خلال تقديم منافع فريدة في المنتج تعوض بشكل كبير عن الزيادة السعرية المفروضة" (راهي و جبر، 2024: 582- 583). ووفقا لبورتر فإن التعريف الأكثر بديهية للقدرة التنافسية هو حصة الدولة من الأسواق العالمية لمنتجاتها (rucinska & rucinsky,2007: 904). يمكن تعريف القدرة التنافسية أيضًا بأنها "أي شيء تقوم به المنظمة بشكل متميز يجعلها تبرز عند مقارنتها بالجهات المنافسة. وهي تتمثل في قدرة المنظمة على القيام بشيء معين لا تستطيع الشركات المنافسة القيام به، أو امتلاكها لشيء ترغب الشركات المنافسة في الحصول عليه، ولكن يصعب عليها الوصول إليه" (بنيه، 2022: 20).

2-**أهمية القدرة التنافسية:** تنبع أهمية القدرة التنافسية من قدرتها على توفير بيئة تنافسية ملائمة تحقق كفاءة تخصيص الموارد واستعمالها، وتشجع على الإبداع والابتكار. مما يؤدي إلى تحسين وتعزيز المركز التنافسي للمؤسسة، والارتقاء بمستوى الإنتاج، ورفع الأداء، وتحسين مستوى معيشة المستهلكين من خلال خفض التكاليف والأسعار وتحسين جودة المنتجات (شريف و محي الدين، 2021: 5)، بالإضافة إلى ذلك، تساعد القدرة التنافسية في القضاء على أبرز العقبات التي تواجه تحسين الكفاءة والإنتاجية، وهي عقبة ضيق السوق المحلي. وتكتسب التنافسية أهمية كبيرة بالنسبة للدول الصغيرة (مثل الدول النامية) مقارنة بالدول الكبرى، حيث تستفيد المؤسسات في هذه الدول من فرصة الخروج من محدودية السوق المحلي إلى السوق العالمي. وهذا يتماشى مع الواقع الحالي الذي أصبح فيه التركيز على المؤسسات بدلاً من الدول. لذلك، فإن توفير بيئة تنافسية أمراً ضرورياً لضمان الكفاءة الاقتصادية، حيث يرتبط تحسين مستويات معيشة الدولة بشكل كبير بنجاح مؤسساتها وقدرتها على دخول الأسواق العالمية عبر التصدير والاستثمار الأجنبي المباشر (جحيش، 2024: 555).

3-**الاستراتيجيات التنافسية العامة:** قدم Porter ثلاث إستراتيجيات تمكن المؤسسة من التكيف مع القوى التنافسية و هذه الإستراتيجيات هي:

أ- **إستراتيجية القيادة في التكلفة:** تلعب التكلفة دورًا مهمًا في المنافسة السوقية، فلا يمكن تحديد أسعار تنافسية من دون ضبط مستمر للتكاليف.أن العديد من المؤسسات المتميزة تنافسياً

تسعى لتكون رائدة في تخفيض عناصر التكلفة بين منافسيها في المجال الصناعي (محمد، 2005: 87).

ب- **إستراتيجية التميز:** وفقًا لهذه الاستراتيجية، تعمل المؤسسة على خلق ميزة أو عدة مزايا تعتبر فريدة من نوعها في المنتج، بحيث لا يكون السعر هو العامل الأساسي في التنافس. و تحدث استراتيجية التميز عندما تقدم المؤسسة للزبائن منتجًا مختلفًا يميزها عن منافسيها، من خلال تقديم منتجات مبتكرة وعالية الجودة، مع التركيز على تلبية احتياجات الزبائن وإشباعها بطريقة فريدة. ونتيجة لذلك، يكون المشتري مستعدًا وقادرًا على شرائها بأسعار مرتفعة(مسعودة،65:2012).

ت- **إستراتيجية التركيز:** إن الإستراتيجية العامة النهائية تركز على مجموعة معينة من المشترين، أو قطاع من خط الإنتاج، أو سوق جغرافية. و كما هو الحال مع التمايز، فإن التركيز قد يتخذ أشكالاً عديدة. و رغم ان استراتيجيات التكلفة المنخفضة و التمايز تهدف الى تحقيق اهدافها على مستوى الصناعة بأكملها، فإن إستراتيجية التركيز بأكملها مبنية على خدمة هدف معين بشكل جيد للغاية، و يتم تطوير كل سياسة وظيفية مع وضع هذا في الاعتبار. و تستند الإستراتيجية إلى فرضية مفادها أن الشركة قادرة على خدمة هدفها الاستراتيجي الضيق بشكل أكثر فعالية و كفاءة من المنافسين الذين يتنافسون على نطاق أوسع. و نتجة لهذا، تحقق الشركة إما التمايز من خلال تلبية احتياجات الهدف المعين بشكل أفضل، أو خفض التكاليف في خدمة هذا الهدف أو كليهما (Porter, 1980: 38).

ثالثاً- تقدير القدرة التنافسية السوقية للقطاع الخاص في محافظة دهوك: في هذه الفقرة، نسعى إلى تقدير القدرة التنافسية السوقية للقطاع الخاص في محافظة دهوك من خلال استعمال مؤشر الحصة السوقية. و لتحقيق هذا الهدف، قمنا بإعداد استمارة فحص (checklist)، تهدف الى تقدير الحصة السوقية على مدار شهر لثلاث فئات مختلفة من السلع المنتجة محلياً من قبل القطاع الخاص في اسواق محافظة دهوك ، و هي: السلع الأساسية، السلع الكمالية، و السلع الإنتاجية، و ذلك من خلال مقارنتها بالسلع المستوردة المماثلة لها.

1- السلع الأساسية: تعرف السلع الأساسية عادةً بأنها شيء لا غنى عنه، يحتاجه الجميع. لذلك، تعامل السلع الأساسية على انها ضرورية للوجود البشري، مثل الطعام و الماء و المأوى و الملبس . بمعنى اخر، هي السلع التي يعد استهلاكها ضرورياً لبقاء الإنسان.(Bochańczyk- ,2019:140 Kupka)وقد، قمنا بتقسيم السلع الأساسية الى أربع مجموعات رئيسية و هي : المواد الغذائية(كما في الجدوال(1))، الخضروات و الفواكه، الأدوية الأساسية، الوقود و الطاقة.

جدول (1): الحصة السوقية لمجموعة المواد الغذائية

ت	اسم المادة	حصة السلع الاجنبية %	حصة السلع المحلية %
1	الارز	82	14
2	الطحين	42	58
3	البقوليات	88	12
4	الزيوت	91	9
5	السكر	100	0
6	المياه المعبئة	1	99
7	العصائر	31	69
8	الشاي والقهوة	100	0
9	اللبن	30	70
10	الجبن	63	37
11	الدجاج	77	23
12	اللحوم الحمراء	4	96

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على استمارة فحص الملحق (1)

تشير البيانات المبينة الى مدى اعتماد الأسواق المحلية على السلع المستوردة بشكل واضح مقارنة بالبضائع المحلية، و ذلك خلال بيان نسب مئوية لكل سلعة غذائية. هذه النسب تعكس واقعاً اقتصادياً و غذائياً متدهور نسبيا، و يظهر ذلك جلياً من خلال النسب لبعض المواد الغذائية في الجدوا اعلاه على سبيل المثال ما تم توثيقه بالأرقام ان الأرز الموجود في اسواقنا مستورد بنسبة 86% من الخارج، بينما يسد الإنتاج المحلي 14% فقط، مما يدل على وجود فارق كبير بين الإنتاج

المحلي و ما تستورده الدولة من الخارج. مما يبين من خلال الفرق الكبير أن هناك خلل ما في منظومة الأمن الغذائي و لعل السبب في ذلك يرجع الى قلة اهتمام الحكومة بزراعة الأرز و دعم و تشجيع الفلاح من جهة، أو لعل السبب في ذلك يعود الى استفادة الحكومة من خلال فرض الضرائب و الرسومات الباهضة على السلع و البضائع الأجنبية و الأرز واحدة منها، و هذا بحد ذاته يشكل تهديداً و عائقاً أمام مسألة الأمن الغذائي، و ستظهر نتائجه اثناء الحصار أو الحروب أو أي تقلبات في الأسواق العالمية من جهة أخرى. اما في ما يخص مادة الطحين، فمن خلال مقارنة البيانات الموجودة، هناك توازن من خلال ما تستورده الحكومة من الخارج فقط 42% بينما ينتج 58% محلياً. و السبب في ذلك يرجع الى كثرة زراعة القمح و بكميات وفيرة من النوع الجيد لمادة الطحين، كذلك كثرة المصانع في أماكن متفرقة من الإقليم لانشاء مادة الطحين، مما كان له أثر إيجابي من خلال الإعتماد على الذات في واحدة من أهم المواد الغذائية، و يعد بحد ذاته تطوراً في البنية التحتية الصناعية و الغذائية. أما البقوليات مثل (العدس و الفول و الحمص) و غيرها، فان اسواقنا المحلية مملؤة بالمستورد من الخارج و تقدر بنسبة 88%، بينما لا يغطي الإنتاج المحلي سوى 12%، من خلال مقارنة تلك الأرقام تبين ان الزراعة المحلية للبقوليات محدودة جداً، و لعل السبب في ذلك يرجع الى قلة الدعم، او ردائة النوع المحلي أو محدودية الأراضي المخصصة لها لكثرة تكالفيها و عدم منافستها ما يتم استيراده من الخارج، و مع ذلك فإن الإعتماد الكبير على الخارج يهدد السوق المحلي لمخاطر ارتفاع الأسعار أو نقص الإمدادات إذا ما حدثت أي أزمة دولية. لذلك يجب على الحكومة تقديم دعم و تشجيع الفلاحين من خلال اعطائه النوع الجيد من البقوليات و بأسعار رمزية، و تخصيص مساحات واسعة لزراعتها، و الإستعداد لشرائها في الوقت المناسب. اما فيما يخص الزيوت، يتبين من البيانات انه يتم استيراد حوالي 91% من الخارج، بينما يغطي الإنتاج المحلي حوالي 9%، مما يعكس سلباً و ضعفاً في قطاع الصناعات الغذائية المرتبطة بالدهون و الزيوت، سواء من حيث زراعة المحاصيل الزيتية أو عمليات التصنيع و التكرير، و لعل السبب في ذلك يرجع الى كثرة تكاليف المحاصيل التي تدخل في صناعة الزيوت مثل فول الصويا، و دوار الشمس و غيرها. و عدم وجود الأراضي الصالحة لزراعة تلك المحاصيل، و عدم وجود المصانع و المعامل لاستلام تلك المحاصيل من الفلاحين مما يؤدي الى إبعادهم عن زراعتها. اما فيما يخص السكر تشير البيانات الى الإعتماد على الخارج بنسبة 100%، و السكر المتوفر في الأسواق المحلية مستوردة من الخارج، في الحقيقة لا يوجد أي إنتاج محلي على الإطلاق، نظراً لأهمية السكر في حياتنا اليومية و في كثير من الصناعات الغذائية المحلية، مما يشكل تهديداً و خطراً على المستقبل القريب و سيكون السوق تحت رحمة الإستيراد و تقلبات الأسعار العالمية. بالمقابل نرى تقدماً ملحوظاً في إنشاء معامل تصفية المياه محلياً، وفق البيانات يتم الان إنتاج و تعبئة 99% من المياه المتوفر محلياً و بأحجام مختلفة، في حين لا تتجاوز نسبة المستورد سوى 1% فقط، مما يعكس مستوى عالٍ من الإكتفاء الذاتي و قدرة و إمكانية الشركات المحلية على منافسة المنتوج الأجنبي بجودة عالية واثقة لدى المستهلكين من حيث الرغبة في الشراء. اما العصائر فقد تم التقرب من الاكتفاء الى حد ما اذ يتم انتاج ما يقارب 69% محلياً و يستورد 31% من الخارج، مما يدل على التطور الملحوظ في صناعة العصائر داخل البلاد، و انما تحاول قدر الإمكان منافسة العصائر الأجنبية المستوردة من حيث الجودة و الإنتاج وفق المواصفات العالمية. في حين توجد بعض السلع يتم استيرادها بالكامل من الخارج مثل الشاي و القهوة، اذ تصل نسبة الاستيراد الى 100%، و لعل السبب في ذلك عدم ملائمة الظروف المناخية لزراعة نبات الشاي و البن داخل الدولة، و كذلك عدم وجود كفاءة و خبرة لدينا في ذلك المجال، و كذلك الخوف من المحاولة لزراعة تلك النباتات و لكن من جانب اخر ما يجري في الاسواق المحلية تعكس درجة من التنافسية بين الانواع المختلفة من الشاي و البن مما يؤدي الى انخفاض القيمة الشرائية. وبخصوص اللبن، فإن 70%منه يتم إنتاجه محليًا، و بنسبة 30% يتم استيراده من الخارج، وهذا يشير الى نجاح واضح في هذا

القطاع، وتطور البنية التحتية لمزارع الأبقار و الأغنام ومصانع الألبان، سواء من حيث الجودة أو الكمية. و ايضاً هذه النسبة تشير إلى أن السوق المحلي قادر على تغطية جزء كبير من الطلب الداخلي، و كذلك مع إمكانية التوسع لاحقًا. اما في قطاع الجبن اذ يتم استيراد 63% من الخارج، و ما ينتج محلياً لا يتعدى 23%. مما يفتح المجال للتسأل و النقاش لدراسة ضعف الإنتاج المحلي، و مدى حاجته للدعم الحكومي والتكنولوجيا المتطورة في هذا المجال و كذلك فيما يخص تربية الدجاج و انتاجه، نلاحظ انخفاض ملحوظ للدجاج المحلي الذي تقدر بنسبة 23% مقارنة بما يتم استراده من الخارج الذي يصل الى 77%، و لعل السبب في ذلك يعود الى سياسة الحكومة من خلال فسح المجال للدجاج الأجنبي بالدخول الى الدولة من خلال فرض رسوم رمزية، مقارنة بالدجاج المحلي الذي يجد امامه الكثير من العراقيل من خلال ارتفاع اسعار الأعلاف و عدم دعم و تشجيع المربين. اما فيما يخص اللحوم الحمراء فقد سجلت تقدماً ملحوظاً، حيث يتم إنتاج 96% محلياً، و لا تتعدى نسبة الإعتماد على الخارج سوى 4% فقط. مما يدل على تنشيط تربية الحيوانات محلياً، و تمكنت من تغطية الإكتفاء الذاتي من اللحوم بكافة انواعه من الأبقار و الأغنام و الماعز و غيرها، و كذلك مع مراعاة الجوانب الصحية والرقابية.

جدول (2): الحصة السوقية لمجموعة الخضروات و الفواكه

ت	المادة	حصة السلعة الاجنبية %	حصة السلعة المحلية %
1	الطماطة	59	41
2	البطاط	53	47
3	البصل	22	78
4	الخيار	24	76
5	الباذنجان	60	31
6	الخضروات	0	100
7	التفاح	58	42
8	البطيخ	30	70
9	الرمان	45	55
10	الحمضيات	65	35

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على استمارة فحص الملحق(1)

فيما يخص الخضروات و الفواكه تشير مجموعة من البيانات التي تبين نسب الاعتماد على كل سلع سواءٍ المستوردة أو المحلية في الأسواق، إذ تعد تلك البيانات بالغ الأهمية لأنها تعكس و تبين حصة كل من المنتوج الاجنبي والمحلي من ذه الفئة ، و مدى قدرة الدولة على تلبية احتياجاتها من تلك المواد و تقليل الاعتماد على الخارج. و تأتي الطماطم في المقدمة نظراً لاهميتها في العملية الغذائية و اكثرها استهلاكاً، مع ذلك يتم استيراد 59% منها من الخارج لاسيما الطماطة الايرانية و التركية و السورية، بينما يتم انتاج 41% فقط محلياً، مما يدل على ان اكثر من نصف الكمية المتواجدة في الأسواق تأتي في الخارج لسد و تأمين الإحتياج المحلي، مما يؤثر سلباً على الأمن الغذائي للدولة. و لعل السبب في ذلك يعود الى عدم وجود مصانع ضخمة لاستلام المنتوج المحلي من الطماطم، و إهمال الحكومة و عدم توفير النوعية الجيدة من البذور و المواد الكيمياوية لتحسين و تطوير الطماطة المحلية، مما أحدث عدم رغبة المزارع للاهتمام بزراعة الطماطة لانه يتوقع قلة الارباح او الخسائر اي توقعاته تشاؤمية ، و في نفس الوقت نلاحظ عدم رغبة المزارعين للأهتمام بزراعة الباذنجان، اذ تشير البيانات الى استيراد 60% من الخارج، في حين لا يتعدى الإنتاج المحلي سوى 40%، ان هذا التفاوت يظهر مدى الإعتماد على الخارج لسد النقص الحاصل في الأسواق، على الرغم من وجود الأراضي الصالحة لزراعة الباذنجان، و لكن لضعف القوة الشرائية لها و عدم منافسة النوع المحلي من حيث الجودة و النوعية للباذنجان الأجنبي، احدث الرغبة لدى العامة لشراء الباذنجان المستورد. كما ان البطاطا تعد من المحاصيل الأساسية ضمن السياق الغذائي فأنه لا يقل أهمية عن المواد السالفة الذكر، مع ذلك و بحسب الإحصائيات ان 53% تأتي من الخارج، بينما ينتج محلياً ما يقارب 48%، مما يقلل نسبة الفارق بين المستورد و المحلي، و يتواجد الان رغبة لدى المزارعين لزيادة محاصيل البطاطا داخل الدولة لا سيما بعد ان تأسست عدة معامل و مصانع

لاستلام محاصيل المزارعين من البطاطا و هذا بحد ذاته دليلاً على تقدم إنتاج البطاطا محلياً. اما البصل و الخيار قد لُقي نجاحاً و تقدماً، اذ ان البصل الموجود في الأسواق حالياً و التي تقدر بنسبة 78% يتم إنتاجه محلياً، بينما يتم استيراد 22% فقط، مما يدل على نجاح زراعة البصل محلياً، كما تمكنت في سد احتياج الدولة للبصل، مما يعزز استقرار السوق و عدم ارتفاع الأسعار لهذا الصنف الغذائي المهم. اما الخيار فأن البيانات تشير إلى أن 76% يتم إنتاجه محلياً، بينما 24% يتم استيراده، و ان تلك النسبة الإجابية يدل على قوة الإكتفاء الذاتي، و هو امر يعكس نجاحاً كبيراً في مجال الزراعة المحلية، لا سيما ان الخيار من المواد سريعة التلف، مما يفضل النوع المحلي اذ يصل من المزارع الى الأسواق و هي طازجة و ذات طعم و رائحة شهية. اما فيما يخص الخضروات المتنوعة مثل (البقدونس و النعناع و السبانغ) و غيرها من الأخضار، فأن الإنتاج المحلي قد تغطي 100% في الأسواق و لا حاجة لاستيراد اي منها، مما يعد إنجازاً و مؤشراً على قدرة الكاملة في تحقيق الإكتفاء الذاتي للخضروات لأن الدورة الزراعية لهذه المحاصيل سريعة و سهولة إنتاجها في مختلف المواسم. إما الفواكه لاسيما التفاح، اذ تشير البيانات انه يتم استيراد 58% من الخارج و الباقي يتم إنتاجه و زراعته محلياً اي 42% فقط، على رغم من وجود فارق بسيط بينهما مع ذلك يفضل التفاح الخارجي على المحلي، رغم وجود بيئة مناسبة لزراعة التفاح لاسيما في الاقسام الجبلية من منطقة برواري، لكن لعدم وجود الأمن و الاستقرار في المنطقة و عدم وجود معامل ضخمة لاستلام منتوج المزارعين، و كثرة تكاليف نقل السلع من حقول المزارعين الى الأسواق كانت سبباً لضعف الإنتاج المحلي من التفاح. في حين نلاحظ زراعة البطيخ قد لقي قبولاً لسهولة زراعته، اذ ينتج ما يقارب 70%، في حين يستورد 30% فقط، مما يدل على ان إنتاج البطيخ محلياً قوي و مستقر، و هو ما يعكس نجاحاً في زراعته خاصةً في المناطق الريفية، و لكن مما يؤسف له ان البطيخ المحلي رديء الطعم و غير جيد مقارنة بالبطيخ الأجنبي (التركي و الإيراني)، الذي اشتهر بطعمه الجيد، و ذلك يعود الى سوء استعمال الأساليب الزراعية من قبل المزارعين المحليين، لغرض الإبداع في إنتاجه و تغطية الأسواق. اما الرمان فيعد من الأمثلة على التوازن الجيد الذي يتم إنتاج حوالي 100 ألف طن سنوياً من الرمان محلياً لاسيما في حلبجة و زاخو، و هو مشهور بطعمه الجيد في الأسواق المحلية، و حتى في الآونة الأخيرة قد تم تصديره الى دول الخليج لا سيما الفائض أو الزائد، و قد لقي الرمان الكوردستاني قبولاً حسناً لدى دول الجوار. حيث يتم انتاجه محلياً بنسبة 55%، و يستورد بنسبة 45%. بينما هناك نقص في مجال الحمضيات، تصل نسبة الإستيراد ما يقارب 65%، بينما يغطي الإنتاج المحلي 35%، مما يدل على ضعف واضح في مجال زراعة الحمضيات سواءٍ من حيث مساحة المزروعة أو من حيث القوة الإنتاجية، على رغم من كثرة الطلب عليه طوال العام، فأن تلك الفجوة تعد تحدياً مهماً يستحق وضع خطط مناسبة لزراعة الحمضيات و تشجيع المزارعين بشتى الطرق. (ملاحظة: تم تقدير الحصة السوقية على مدار السنة بسبب تغيرها حسب المواسم، بالإعتماد على آراء اصحاب المحلات المبحوثة).

جدول (3): الحصة السوقية لمجموعة الأدوية الأساسية

ت	المادة	حصة السلع الاجنبية %	حصة السلع المحلية %
1	الادوية الاساسية	84	16

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على استمارة فحص

فيما يخص الأدوية المتوفرة حالياً في المخازن و الصيدليات سواءٍ حكومية أو أهلية أغلبها ان لم نقل أجمعها تأتي من الخارج، اذ يتم استيراد حوالي 84% منها و باقي و التي تقدر 16% يتم صنعه محلياً، مما يدل على وجود ثغرة كبيرة في مجال الطب و الأدوية و في حال حدوث أزمة أو حروب أو حصار سيكون عواقبها و بالاً على طبقة ذات الدخل المحدود. لذا من المفروض على الدولة تخصيص ميزانية و خطة مدروسة لأنشاء مراكز و معامل لإنتاج الأدوية وفق المعايير الدولية و الصحية، و تعزيز الثقة بمنتجاتها، و الاهتمام بتطوير الإنتاج المحلي لا يساهم فقط في تحقيق الأمن الصحي، بل يدعم الاقتصاد و يوفر فرص العمل و يقلل من تكاليف الاستيراد على المدى البعيد.

جدول (4): الحصة السوقية لمجموعة الوقود و الطاقة

ت	المادة	حصة السلع الاجنبية %	حصة السلع المحلية %
1	البنزين	42	58
2	الغاز المنزلي	0	100

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على استمارة فحص

فيما يتعلق بقطاع الطاقة و النفط و مشتقاتها من الغاز، و البنزين، و الكاز، و تحديداً فيما يتعلق بمادتين أساسيتين في الاستعمال اليومي للمواطنين و هما (البنزين و الغاز)، حيث يتبين من خلال البيانات الموثقة هناك تباين واضح بين الإنتاج المحلي و ما يتم استيراده، اذ تمكنت الحكومة في تحقيق الإكتفاء الذاتي في بعض المواد الحيوية، على سبيل المثال يتم إنتاج الغاز المنزلي بنسبة 100% محلياً، مما يعد مؤشراً إيجابياً على قوة الإنتاج المحلي في هذا المجال، حتى باالاونة الأخيرة هناك محاولات لتصديره للخارج بعد ان شهد انتاجه استقرارا في السوق المحلي، و هذا لايشمل جميع المنتوجات فمثلاً الوضع مختلف بالنسبة للبنزين، اذ يتم إنتاج 58% محلياً، و هذا يؤشر قدرة وطنية مقبولة في الانتاج وحاجة ملحة للاستيراد لتغطية الطلب، لذا على الحكومة ان تلعب دوراً أكبر في هذا المجال و الاهتمام بتطوير المصافي المحلية الحكومية و ليست الأهلية ذات الطابع الخاص مما يؤثر سلباً على الاقتصاد و عدم استقرار الاسعار بسبب سماسرة السوق ، ويتم استيراد 42% من الخارج لتغطية فجوة البانزين.

ثانيا: السلع الكمالية: هي تلك السلع التي يمكن للإنسان الاستغناء عنها لأنها ترتبط بحاجات غير أساسية. (قلش، 2021: 68) بناءً على ذلك، تم اختيار ثلاث مواد من السلع الكمالية و هي: الأجهزة المنزلية، الاثاث المنزلي، الهواتف الذكية.

جدول (5): الحصة السوقية لمجموعة السلع الكمالية

ت	المادة	حصة السلع الاجنبية %	حصة السلع المحلية %
1	الاجهزة المنزلية	98	2
2	الاثاث المنزلي	80	20
3	الهواتف الذكية	94	6

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على استمارة فحص

ان السلع الكمالية لا تعتبر ضرورية لإشباع الحاجات الاساسية للانسان عادة ما تكون مترفة و غالية الثمن، قد غطت اسواقنا المحلية، و حسب البيانات المتوفرة هناك اعتماد شبه كلي على الاستيراد،على سبيل المثال الأجهزة المنزلية مثل (الثلاجات، الغسالات، المكيفات، الأفران) و غيرها، يتم استيرادها من الخارج بنسبة 98%، و 2% فقط يتم انتاجه محلياً، اي ان هناك عجز فيما يخص الأجهزة المنزلية، و ان جميع الإجهزة الموجودة في اسواقنا مستوردة من الخارج، و هذا يدل على غياب الكادر الفني و الخبرة المحلية للعمل في هذا القطاع، و كذلك قلة اهتمام الجامعات في الأقليم بتخرج هذا الكادر الفني في هذا المجال. اما بالنسبة للأثاث المنزلي (غرف النوم، كراسي، الطاولات) و غيرها، فأن 80% من المعروض في اسواقنا مستوردة، بينما يتم انتاج 20% محلياً فقط، و السبب في هذا التفاوت يرجع الى رداءة الصناعة المحلية مقارنة بما يأتي من الخارج من الأثاث الفاخر أو المصمم حسب الماركات الحديثة، مما يشير الى تفضيل المستهلكين للمنتجات المستوردة من الخارج. اما فيما يخص الهواتف، نلاحظ ان يتم الاعتماد بشكل شبه كلي على الاستيراد، حيث 94% من الهواتف المعروضة في اسواقنا مستوردة من الخارج، و فقط 6% يتم تصنعه أو تجمعه محلياً، مما يدل على ضعف القدرة الإنتاجية المحلية في هذا المجال، و لعل السبب في ذلك يعود الى عدم وجود الالات و المكائن المختصة بهذا النوع من السلع، و انعدام الخبرة و اليد العاملة، و عدم وجود الدعم الحكومي .

ثالثاً: السلع الإنتاجية: هي تلك السلع التي تستخدم في العملية الإنتاجية أو موجهة لإعادة الإنتاج و لا تستخدم في تلبية الحاجات بشكل مباشر، بل تستخدم لإنتاج سلع اخرى أي الاستهلاك الإنتاجي الوسيط. (قلش، 2021: 67). بناءً على ذلك ، تم اختيار ثلاث مواد من السلع الإنتاجية و هي: الأسمنت، البلوك، و الأخشاب.

جدول (6) الحصة السوقية لمجموعة السلع الإنتاجية

ت	المادة	حصة السلع الاجنبية %	حصة السلع المحلية %
1	الاسمنت	50	50
2	البلوك	10	90
3	الاخشاب	93	7

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على استمارة فحص

البيانات المبينة في الجدول تشير الى وجود تفاوت في مستويات الاعتماد على استيراد مقابل الإنتاج المحلي في قطاع المواد الإنتاجية، حيث تختلف نسبة التي يتم استيرادها عن النسبة التي يتم إنتاجها محلياً من مادة الى مادة أخرى، حيث تشيرالى مدى تطور القدرات الصناعية المحلية في بعض المواد مقابل استمرار الحاجة الى الاستيراد في مواد اخرى. و يظهر في البيانات ان 50% من مادة الأسمنت يتم استيرادها من الخارج، بينما 50% يتم انتاجها محلياً، و هذا مؤشراً إيجابياً يدل على وجود مصانع أسمنت جيدة في الإقليم و قادرة على تغطية نصف الطلب السوق المحلي. ولكن مع ذلك فأن الطاقة الإنتاجية لهذه المصانع غير كافية لتلبية كامل الطلب الداخلي، لذلك يتم استيراد الكميات المتبقية من الخارج سواء لسد العجز أو لتوفير انواع خاصة من الأسمنت ذات مواصفات معينة لا تنتج محلياً. اما فيما يخص مادة البلوك، حيث تشير البيانات ان 90% من البلوك الموجود في اسواقنا يتم إنتاجها محلياً، بينما يتم استيراد 10% فقط من الخارج، و هذا يعد مؤشراً إيجابياً على قدرة الإقليم على تحقيق الإكتفاء الذاتي في هذه المادة، مما يدل على توفر تقنيات الإنتاج و المواد الأولية و الكوادر البشرية اللازمة لهذا النوع من الصناعات. و فيما يتعلق بالأخشاب تظهر البيانات ان 93% من الأخشاب يتم استيراده من الخارج، بينما يتم انتاج 7% فقط من الأخشاب محلياً، مما يدل على الإعتماد الشبه الكلي على الاستيراد من الخارج و السبب في ذلك يرجع الى غياب الغابات الطبيعية أو الصناعية في الإقليم، لذلك يجب على الحكومة ان تضع الخطط و الاستراتيجيات التي تهدف الى تعزيز التصنيع المحلي و تقليل الاعتماد الى الخارج.

جدول (7): الحصة السوقية الإجمالية

ت	انواع السلع	الحصة السوقية للسلع الاجنبية %	الحصة السوقية للسلع المحلية %
1	السلع الاساسية	51.5	48.5
2	السلع الكمالية	90.7	9.3
3	السلع الانتاجية	51	49
	اجمالي الحصة السوقية	64.4	35.6

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على الجداول السابقة

نلاحظ من الجدول (7) ما يلي: - هيمنة السلع الاجنبية على الاسواق المحلية في محافظة دهوك و خاصة في السلع الكمالية (اكثر من 90%)، في حين تبين ان المنافسة في السلع الاساسية هي اكثر توازنا (48.5% محلية، 51.5% اجنبية) وكذلك في السلع الانتاجية (49% مقابل 51% للاجنبية)، الامر الذي يعكس تحديات في الجودة والتكاليف والتسويق والقدرة الانتاجية.

- السلع الاساسية متضمنة المنتجات الضرورية والاحتياجات اليومية مثل الغذاء والملابس والادوية والمحروقات، حيث نلاحظ الحصة السوقية المحلية متقاربة مع الحصة الاجنبية، مما يشير الى قدرة تنافسية للقطاع الخاص في هذا المجال حيث الفارق طفيف (3%) مما يعني قدرة المنتجات المحلية على تلبية جزء كبير من الطلب المحلي ، وهذا الفارق يشير الى ان المنتجات الاجنبية قد تكون مفضلة بسبب جودتها واسعارها التنافسية والتسويق والتوزيع الافضل.

- السلع الكمالية تتضمن (الالكترونيات والاجهزة المنزلية، الاثاث المنزلي والهواتف الذكية.... الخ) وهي السلع غير الضرورية التي يمكن الاستغناء عنها كونها مرتبطة بالحاجات غير الاساسية، البيانات تظهر هيمنة ساحقة للمنتوج الاجنبي على المنتوج المحلي وبفارق كبير (81%) ، الامر الذي يشير الى الضعف الكبير في القدرة الانتاجية للقطاع الخاص المحلي على تلبية هذه الاحتياجات، حيث المنتجات الاجنبية عادة تكون اكثر تطورا وتحمل علامات تجارية تجذب المستهلكين، وقد تكون بسبب السلوك الاستهلاكي للمواطنين في محافظة دهوك والعراق بشكل عام حيث يفضلون المنتوجات الاجنبية بسبب الصورة الذهنية والموضة. وترى الباحثة بان هناك فرص لتحسين

الانتاج المحليمن هذه الفئة من خلال دعم المستثمرين في القطاع الخاص في زيادة استعمال التكنولوجيا و زيادة الابتكار و تحسين التصميم مع دعم التجمعات الصناعية للاستفادة من وفورات الحجم وتخفيض التكاليف.

- السلع الانتاجية تتضمن مجموعة من السلع التي توجه لاعادة الانتاج ولا تستخدم في تلبية الحاجات بشكل مباشر مثل (المواد الخام ومعدات الانتاج ... الخ)، البيانات في الجدول تظهر توازنا مشابها للسلع الانتاجية حيث تبلغ الحصة المحلية 49% مقابل 51% للاجنبية، وهو ما يعكس قدرة تنافسية نسبيا في هذه الفئة، الفارق الطفيف يشير الى ان القطاع الخاص يمتلك قدرات انتاجية في هذه الفئة وان هناك مجال لتحسين الكفاءة الانتاجية وخاصة في مجال المواد الاولية المستخدمة ، وترى الباحثة ان المنافسة الجيدة للمنتوج المحلي في السلع الانتاجية ، قد يعود الى اختيار المواد الاولية في قائمة الفحص وليست الالات والمكائن.

الاستنتاجات

1- يمكن للقطاع الخاص ان يلعب دورا اساسيا وحيويا في خلق القدرة التنافسية السوقية ودفع عجلة النمو الاقتصادي من خلال زيادة الابتكار ، خلق فرص العمل وتقليل البطالة ، خفض مستويات الفقر، وتحسين كفاءة التخصيص للموارد النادرة في الجودة الانتاجية.

2- يعطي مؤشر الحصة السوقية دلالات واضحة لدرجة نجاح او فشل الانشطة الانتاجية والتسويقية ويعكس كفاءة السياسات الانتاجية والتسويقية على كل من المستوى المؤسسة والاقتصاد ككل، الامر الذي يساعد متخذي القرار في اعادة صياغة السياسات و تطويرها مما يساهم في تفعيل القدرة التنافسية وزيادة الانتاجية وتحقيق الاهداف الاقتصادية على المستوى الكلي والمؤسساتي.

3- هيمنة واضحة للسلع الاجنبية المستوردة وخاصة السلع الكمالية، مما يعكس وضعا اقتصاديا وانتاجيا عاما في العراق واقليم كوردستان يعتمد بشكل كبير على السلع المستوردة.

4- ضعف القدرة التنافسية للمنتوجات المحلية يعزي الى ضعف البنية الهيكلية لقطاع الزراعة الصناعة في الاقليم والعراق، وضعف مساهمة القطاع الخاص في القطاعات الانتاجية، نقص الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة، انتشار الفساد في كلا القطاعين العام والخاص.

التوصيات

1-زيادة الدعم ضمن برامج الحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم للبحث والتطوير وتشجيع الابتكار ضمن القطاع الخاص والقطاع العام، مع انشاء مراكز للبحث والتطوير، ذلك لتحسين جودة السلع المنتجة ، وخاصة الكمالية منها بغاية تمكينها على منافسة السلع الاجنبية في الاسواق المحلية.

2-تشجيع القطاع الخاص (المستثمر المحلي و الاجنبي)من خلال اصدار قوانين استثمارية و تقديم حوافز مالية وعفاءات ضريبية لزيادة الاستثمار في المشاريع الانتاجية.

3-تطبيق اجرءات واصلاحات ادارية للحد من الفساد والاحتيال الاقتصادي في القطاعين العام والخاص، مع تعزيز الشفافية في تخصيص الموارد والاستثمارات لضمان معدلات نمو اقتصادي مستدام.

4-اجراء مسوحات ميدانية شاملة بشكل دوري تقني او قياس القدرة التنافسية للمنتوجات المحلية، ذلك لتوفير بيانات دقيقة وشاملة عن جميع انواع المنتوجات وقدرتها التنافسية في السوق المحلية الامر الذي يوفر الارضية المناسبة لاتخاذ القرارات الصائبة والمؤثرة في دعم القطاع الخاص وزيادة قدرتها على منافسة السلع المستوردة.

المصادر References

1- بنيه، أحمد كامل. (2022). دور القدرة التنافسية في تحقيق عوائد الاسهم في عينة من المصارف التجارية العراقية للمدة 2004 . 2019. رسالة ماجستير في علوم المالية و المصرفية، كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة القادسية، العراق.

2- جحيش، يسرى. (2024). تسعير المنتجات باستعمال أسلوب التكلفة المستهدفة لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة الإنتاجية: دراسة حالة مؤسسة (TIFIB) بسكرة. مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية و الإدارية، المجلد 16، العدد 50.

3- جمهورية العراق مجلس الوزراء هيئة المستشارين. (2014). استراتيجية تطوير القطاع الخاص 2014 . 2030.

4- راهي، قاسم زويد؛ جبر، أزهار شمران. (2024). دور أنظمة سعر الصرف في تعزيز القدرة التنافسية لاقتصاد المصري للمدة 1990 . 2019. مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية و الإدارية، المجلد 16، العدد 50.
5- الزيدي، بيداء رزاق حسين. (2011). دور القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي للمدة 2002 . 2008. رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الادارة و الاقتصاد، جامعة بصرة، العراق.
6- شريف، غياظ؛ محي الدين، مكاحلية. (2021). تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة كآلية لتفعيل دورها التنموي: دراسة عينة من مؤسسات الصغيرة و المتوسطة. مجلة جامعة العين للأعمال و القانون، المجلد 3،عدد 2.
7- عابد، شريط؛ ياسين، بن الحاج جلول. (2016). دور القطاع الخاص في دعم الاقتصادية المحلية: دراسة حالة جزائر. مجلة الاستراتيجية و التنمية، المجلد 6، العدد 1.
8- عبد الرزاق، مولاي لخضر؛ شعيب، بونوة. (2008). متطلبات تنمية القطاع الخاص في الجزائر: دراسة حالة جزائر. مجلة الباحث، المجلد 4، العدد 1.
9- فوزية، بقريش. (2020). دور القطاع الخاص في مسار التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الوطن العربي. مجلة ابحاث اقتصادية و ادارية، المجلد 14، العدد 1.
10- قاسم، أحمد فتحي عبدالمجيد. (2022). القدرة التنافسية للأعمال و الإزهار الاقتصادي المستدام في البلدان العربية. الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، لبنان.
11- قلش، عبدالله. (2021). مدخل للإقتصاد. محاضرات في مقياس مدخل للإقتصاد، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر.
12- كريم، بودخدخ؛ مسعود، بودخدخ. (2011). رؤية نظرية حول إستراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي. ورقة بحثية مقدمة للمشاركة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول: دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الإقتصاد الجزائري و التحضير لمرحلة ما بعد البترول، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و العلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل.
13- لعبيدي، مراد؛ دوش، الهادي. (2020). دور السياسات العامة في تفعيل المسؤلية الاجتماعية للقطاع الخاص في الجزائر، مجلة علوم القانونية و السياسية، المجلد 11، العدد 3.
14- محمد، قريشي. (2005). الإبداع التكنولوجي كمدخل لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية الوطنية: دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل الكهربائية ببسكرة. رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، جامعة محمحد خيضر . بسكرة، الجزائر.
15- مسعودة، بلخضر. (2012). قياس الاستراتيجيات التنافسية. رسالة ماجستير في علوم الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر.
16- معاد، بوحفص. (2022). دور القطاع الخاص في تفعيل التنمية المحلية (بلدية توقرت نموذجا لفترة الممتدة ما بين 2015 . 2020. رسالة ماجستير في ميدان الحقوق و العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح و رقلة، الجزائر.
17- Bella, J. & etc. (2013). The private sector and Development: Key Concepts. NSI the north-south institute, Canada.
18- Bochańczyk-Kupka, D. (2019).Necessity and Luxury Goods in Economics. Proceedings of the NORDSCI International Conference 2019, Book 2: Economics and Tourism.
19- Porter, M. (1980). Competitive Strategy :techniques for analyzing industries and competitors. New york , free press .
20- Rucinska, S. & Rucinsky, R. (2007). Factors of regional competitiveness. Central European Conference in Regional Science – CERS, Faculty of Economics, Technical University of Košice, Slovakia.
21- Schomaker, R. (2014). Institutional quality and private sector participation: theory and empirical. European Journal of Government and Economics, volume 3, number 2.

الملحق(1) استمارة الفحص (checklist)

الحصة السوقية للسع المحلية والأجنبية (للبائعين) في محافظة دهوك

- **المعلومات العامة:-**
- **اسم المتجر/المؤسسة:**
- **موقع المتجر/المؤسسة:**
- **فئة المنتجات الرئيسية التي تبيعها:**
- **المنشأة (محلي- اجنبي):**

ت	انواع السلع	السعر التقريبي	الكمية التي يتم شرائها من السلع	الكمية التي يتم بيعها من السلع	وحدة القياس
1	السلع الاساسية				
2	السلع الكمالية				
3	السلع الإنتاجية				